



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The effect of monetary and fiscal policy in influencing the gross domestic product in Iraq during the period (1990-2020)

Researcher: Faisal Ghazi Mustafa Blbas
College of Administration and Economics
University of Mosul

faisalghazimustafa90@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Aws F. Ayub Al-Jwejatee
College of Administration and Economics
University of Mosul

Awsjwejatee@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to measure the impact of monetary and financial policies on the gross domestic product in Iraq, as the study aims to know the tools that affect the gross domestic product, using two approaches. The first included related to the subject of the research, within the second part measuring the impact of the monetary and financial policies on the gross domestic product the total in Iraq during the period (1990-2020). Through the distributed temporal regression model (ARDL), and the study found that the impact of monetary policy is greater than the impact of fiscal policy on gross domestic product, and it also recommends work to strengthen coordination between monetary and financial policies on the one hand. And increase gross domestic product on the other hand in order to reduce the negative effects resulting from the conflict between the tools.

Keywords: Monetary policy, fiscal policy, gross domestic product.

**أثر السياسة النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في العراق
خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)**

أ.م.د. أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: فيصل غازي مصطفى بلباس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ تهدف الدراسة إلى معرفة الأدوات التي تؤثر على الناتج المحلي الكلي، وتم استخدام منهجين، تضمن الأول عرض النظريات الخاصة بموضوع البحث، في حين تضمن الجزء الثاني قياس أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي في العراق خلال المدة (1990-2020) من خلال أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة بأن تأثير السياسة النقدية أكبر من تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الكلي، كما توصي بالعمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من جهة وزيادة الناتج من جهة أخرى من أجل التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التضارب بين الأدوات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية والسياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة

تسعى السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تصيب توازن الاقتصاد الكلي كالارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما تسعى هاتين السياستين إلى تحقيق أهداف أخرى أبرزها زيادة التشغيل والناتج، حيث تسعى السياسة النقدية بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بينما السياسة المالية تسعى لزيادة التشغيل وتحقيق النمو الاقتصادي، لذا يستلزم التنسيق بين السياستين لعدم التعارض الأهداف، لان التعارض تعد من أهم مشاكل البحث، وتقسم البحث على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يضم الاطار العام للسياسة النقدية والمالية، والمبحث الثاني يضم العلاقة التأثير السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن المبحث الثالث التحليل القياسي وهي قياس وتحليل أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2020)

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه على منهجية البحث والثاني: الإطار العام للسياسة النقدية والمالية والثالث: تأثير السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي والرابع المبحث الرابع: قياس وتحليل أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2020) واخيراً الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً. منهجية الدراسة:

١. أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من مكانة التي تحتلها السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وتزداد أهميته أكثر من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعرفة الأدوات التي تؤثر أكثر على الناتج الكلي في العراق.

٢. مشكلة البحث: يكون أغلب الناتج المحلي الإجمالي من مصادر الريعية وأهمها النفط، مما يؤثر بشكل مباشر على الوضع المالي في العراق، وكذلك عدم وجود تفاهم تنسيق بين السياستين مما يصعب الوصول إلى الهدف المطلوب.

٣. أهداف البحث: يهدف البحث إلى قياس أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

٤. فرضية البحث:

١. ما هو تأثير كل أداة من أدوات السياستين النقدية والمالية على الناتج في الأمد الطويل

٢. هل تأثير السياسة النقدية أو السياسة المالية أكبر على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. دراسات سابقة:

١. دراسة (الصعدي والعتيبي، ٢٠١٥): دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٢).

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، باستخدام متغيرات مؤثرة وهي الإنفاق الحكومي وعرض النقد وسعر الفائدة والمتغير التابع نصيب الفرد من الناتج الكلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة وتأثيراً واضحاً في الأجل الطويل وبمستوى عال من المتغيرات المستقلة لكل من السياسة النقدية والمالية والمتغير التابع النمو الاقتصادي وهذا يعني إن كلا السياستين المالية والنقدية يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي، وتوصلت نتائج الدراسة كذلك إلى أن فعالية

السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي كانت أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي من تأثير السياسة النقدية.

٢. **دراسة (الهيتي والجويجاتي، ٢٠١٢):** دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي من خلال تحليل وتأثير المتغيرات النقدية باتجاه المؤشرات المالية على النمو في الأردن، من خلال أخذ المتغيرات المؤثرة في عرض النقد الضيق والإنفاق الحكومي التي تؤثر على المتغير التابع الناتج القومي الإجمالي الاسمي، خلال المدة (1966-2010)، باستخدام اختبار سببية كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية السياسة النقدية من خلال اختبار السببية كرنكر، حيث أظهرت النتائج أن هناك تأثير باتجاه واحد من عرض النقود باتجاه الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤكد على فاعلية السياسة النقدية باتجاه السياسة المالية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية لأن زيادة عرض النقد أدى إلى زيادة الناتج. تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها استخدمت أدوات الكمية أو ما تسمى التقليدية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تميز هذه الدراسة عن الدراسة الأولى بأن تأثير السياسة النقدية تكون أكثر من السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تتميز عن الدراسة الثانية باختلاف في المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع

المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية والمالية

أولاً. الإطار العام للسياسة النقدية: تعد السياسة النقدية أحد أشكال السياسات الاقتصادية، التي تخططها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تعيق التطور الاقتصادي، وتلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على النشاطات الاقتصادية وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتاً ومعتمداً على طبيعة سلوك وإطار السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي، ولعل من أهم العوامل المحددة لفاعلية السياسة النقدية هو مدى تحديد البنك المركزي للهدف الذي يمكن الوصول اليه، فضلاً عن الأدوات التي يمكن استخدامها للوصول إلى الهدف المخطط له.

مفهوم السياسة النقدية: وعرفها الاقتصادي (shaw) بأنها أي عمل واعي تقوم به الحكومة لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه (حدادي، ٢٠١٧: ٢٧) وكذلك عرفها (G. L. Bash, 1950) بأنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو سندات أو ودائع حكومية (سيد موسى، ٢٠٢٠: ٢٨).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل وهو مجموعة إجراءات أو القوانين والتدابير والأحكام التي تقوم بها الحكومة أو السلطة النقدية (البنك المركزي) بالتأثير أو الرقابة على الائتمان من خلال عرض النقد باستخدام أدوات كمية أو من خلال أدوات نوعية مختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثانياً. الإطار العام للسياسة المالية: تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهمها الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الشمري والشمري، ٢٠١٨: ٧٤)

مفهوم السياسة المالية: ترادف السياسة المالية في معناها الأصلي سابقاً كلاً من ميزانية الدولة والمالية العامة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ (السياسة المالية) إلى كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود والخزانة، ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادية أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا التطور الذي حصل في أداء الحكومات يمكن تعريف السياسة المالية، بأنها السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الإدارية والاقتصادية (منصور وحاكمي، ٢٠١٩: ١٤٨) وعرف (كريستي ورودن ١٩٤٢) السياسة المالية بأنها استخدام أدوات السياسة المالية من النفقات وإدارة الدين والضرائب والموازنة العامة في تنمية واستقرار الاقتصاد، وعرفها دالتون 1946 بأنها دراسة السلطات العامة لدخل ونفقات والموازنة بينهما (السيد عطية، ١٩٩٣: ٢٠).

المبحث الثالث: تأثير السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي

أ. **تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي:** تنتقل السياسة النقدية أثارها إلى الاقتصاد عبر قنوات عدة بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، هذه قنوات تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأداء أو النشاط الاقتصادي والتي من أهمها:

١. قناة سعر الفائدة Channel Interest Rate

هي قناة تقليدية حسب الفكر الكلاسيكي لانتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، أما الفكر الكينزي (IS-LM) فيعدها من أهم القنوات لانتقال أثر السياسة النقدية، إذ تعد قناة سعر الفائدة آلية انتقال أثر التغيرات في المعروض النقدي إلى الناتج الكلي، حيث يترتب عليها تغير المعروض النقدي في اتجاه معين مما ينتج عنه تغيرات عكسية في أسعار الفائدة فيؤثر على انفاق القطاعين العائلي للاستهلاك والأعمال للاستثمار وبالتالي يؤثر على حجم الإنفاق بشكل عام ومن ثم إلى الناتج المحلي الإجمالي، فعند اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقد (M) فإنه سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة (r) في سوق النقود، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض تكلفة راس المال (تكلفة القرض)، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار (I) والاستهلاك (C) بسبب زيادة في الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج (Y)،



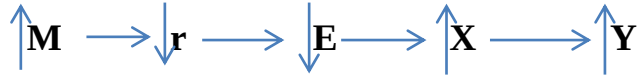
أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فانخفاض المعروض النقدي يزيد من سعر الفائدة، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وهذا بدوره يخفض الناتج الكلي (محمد، ٢٠١٧: ٤٩٨)



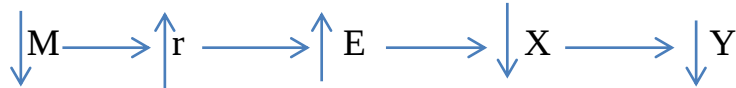
(محمد، ٢٠١٧: ٤٩٨)

قناة سعر الصرف Exchange Rate Channel: أدت التطورات الاقتصادية في القرن الماضي إلى تزايد انفتاح الأسواق المالية والتجارية، مما أدى إلى زيادة حركة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول التي تبحث عن أرباح سريعة، من هنا ظهرت أهمية سعر الصرف كأحد آلية انتقال السياسة النقدية، تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة ثانية تستعمل إلى جانب سعر الفائدة إلى استقطاب الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلد، وتعمل هذه القناة من

خلال أسعار الفائدة، على انخفاض أسعار الفائدة (r) نتيجة لزيادة المعروض النقدي (M) الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية إلى داخل البلد لأن الأرباح تكون قليلة وكذلك خروج الأموال المحلية، بدوره يخفض من قيمة العملة المحلية (E) (انخفاض عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملات الأجنبية)، وهذا يؤثر على أسعار السلع المحلية وتكون أرخص مقابل السلع المستوردة وتزيد من منافسة السلع العالمية، مما يزيد من صادرات السلع المحلية (X)، وهذا بدوره يحسن من وضع ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الناتج الكلي (Y)



والعكس صحيح حيث يؤدي انخفاض عرض النقد إلى انخفاض الناتج الكلي وذلك لنتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة جلب الأموال الأجنبية ومن ثم ارتفاع العملة المحلية وتقليل منافسة السلع العالمية بسبب زيادة تكلفة إنتاج السلع المحلية مقابل السلع المستوردة، وهذا بدوره يزيد من الاستيراد ويخلق عجز ميزان المدفوعات وبالتالي ينخفض الناتج الكلي (Trichet, 2011: 50)



٢. **قناة الائتمان Credit Channel:** وهي تعد قناة متطورة من قنوات انتقال آثار السياسة النقدية والتي أكدت عليها المدرسة الكينزية الجديدة التي تركز على مشاكل المعلومات مثل اختيار السليبي (يستخدم عادة في الاقتصاد والتأمين وإدارة المخاطر ويصف الحالة التي تكون فيها مساهمة السوق متأثرة بمعلومات غير متماثلة في أسواق رأس المال)، تعتمد هذه القناة بشكل رئيس على القروض المصرفية (المصارف التجارية) في نقل الآثار إلى الاقتصاد الحقيقي، كما إن قناة الائتمان تعد جزءاً من قناة سعر الفائدة، لأن الائتمان يعتمد على سعر الفائدة، وهو المحرك الرئيس لعملية الائتمان، عموماً تنقل آثار السياسة النقدية من خلال قناة الائتمان عبر قناتين قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات (محمد، ٢٠١٧: ٣٥١)

❖ **قناة الإقراض البنكي:** تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل المصارف التجارية مع التركيز على شروط منح القروض للمستثمرين أصحاب العجز المالي، فعند اتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة القروض البنكية نتيجة زيادة احتياطات المصارف بسبب قرارات السلطات النقدية في خفض حجم الاحتياطي الإلزامي أو خفض سعر الخصم أو قرارات أخرى مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهو ما ينعكس على زيادة المستوى العام للأسعار والناتج الإجمالي بشكل عام (شبيرة، ٢٠١٦: ٣٥).

وبالعكس في حالة اتباع سياسة نقدية اكماشية: حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض الاحتياطات المصارف التجارية والذي يؤدي إلى انخفاض الائتمان ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة وتناقص الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي والذي ينتج عنه انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض نمو الاقتصادي أي الاقتصاد يكون في حالة الكساد)، وهذه القناة تؤثر أكثر على المؤسسات والمصارف الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تذهب إلى سوق رأس المال لأخذ القروض (شبيرة، ٢٠١٦: ٣٥).

❖ قناة الميزانية: تأخذ هذا القناة الوضع المالي للمؤسسات والمصارف التجارية أي الهيكل المالي للمقرضين والمقرضين، فالمقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والأكثر تعظيماً للأرباح، أما المقرض يلجأ إلى تمويل مشاريعه من مصادر أقل تكلفة وأقل مخاطرة، حيث تعتمد هذه القناة على السيولة للمؤسسات والمصارف فكلما كانت ميزانية هذه المؤسسات جيدة قل اللجوء إلى أخذ القروض والعكس صحيحاً، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور الوضع المالي للمؤسسات المقرضة بسبب زيادة تكلفة الدين، فعند إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة، لأن هناك علاقة عكسية بين قيمة الأسهم وسعر الفائدة، مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري، الذي بدوره يرفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج الكلي، وبالعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية (قاسيمي، ٢٠١٨: ٣٦)

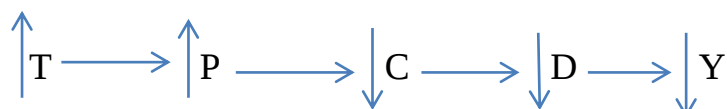
كما أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على ميزانية المشاريع والمؤسسات وذلك لأن المقرض يطلب القرض على أساس سعر فائدة أسمى، وأن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يخفض من القيمة الحقيقية للقرض، لذا تكون قيمة القرض أقل بشرط عدم انخفاض القيمة الحقيقية للمشروع (Balaceano & Dragne, 2014: 306)

ب. تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال سنة معينة (Horton & El-Ganainy, 2009: 52). ويمكن تأثير السياسة المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال قنوات عدة ومن أهمها

١. الإنفاق الحكومي: من المعلوم إن الإنفاق الحكومي له تأثيرات عدة أهمها على الناتج الإجمالي والدخل، فزيادة الإنفاق الحكومي (G) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك (C) وبدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والتوظيف (dL) وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (Y) (Davig & Leeper, 2009: 1)



٢. الضرائب: تعد السياسة الضريبية من السياسات المالية المهمة التي تعتمد عليها الدولة لزيادة إيراداتها، تؤدي الضرائب المرتفعة إلى إحداث تأثير سلبي على الإنتاج، فزيادة الضرائب (T) تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (P)، وهذا بدوره يؤثر على استهلاك المواطنين (C)، وقلة الاستهلاك تؤثر على الطلب (D)، والأخير يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (Y)، وهذا التأثير يكون في الأمد القصير وليس الطويل لأن السياسة الضريبية لا تؤثر على النمو في الإنتاج في المدى الطويل (Masson, 2000: 9)



٣. الدين العام: لا شك أن للدين العام وبغض النظر عن مصدره الداخلي أو الخارجي له آثار على الناتج المحلي، وتتوقف هذه الآثار أساساً على كيفية استخدام أسلوب إنفاق حصيلته القروض، ويمكن للدين العام أن يؤثر إيجابياً أو سلبياً على الإنتاج الوطني حيث يؤثر الدين العام إيجابياً على الإنتاج

في حال استخدام القروض لتمويل مشروعات تنموية أي إنفاقاً استثمارياً في مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل التام، حيث يساهم في توفير مزيد من فرص العمل للأفراد وهذا يؤدي إلى رفع مستوى دخولهم مما يؤدي إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال وسيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، ويؤثر الدين العام بشكل سلبي على حجم الإنتاج إذا كان أسلوب إنفاق القروض للمشاريع الاستهلاكية، وخاصة إذا كانت السلع الاستهلاكية مستوردة سوف ينافس السلع المحلية وبالتالي يؤثر على الإنتاج (هوارى وحامد، ٢٠٢١: ٥٤٥).

وكذلك يؤثر مصدر الدين بشكل سلبي على الإنتاج، إذا كان مصدره داخلي فإن الحكومة سوف تنافس القطاع الخاص في الحصول على الأموال، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار وبالتالي خفض الإنتاج المحلي، ويجب الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي إذا وصل حجم الدين العام إلى مستويات عالي ستخلق حالة عدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب، وقد يسحبون أموالهم إلى خارج البلد، وبالتالي سوف تنخفض الاستثمار والإنتاج (رشيد وآخرون، ٢٠٢١: ٣٧٢).

المبحث الرابع: قياس وتحليل أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي

الإجمالي في العراق للمدة (1990-2020)

أولاً. نموذج الدراسة: هذا النموذج يبين أثر جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي

$$GDP_t = f(M2_t, RDP_t, RRR_t, OMO_t, BDF_t, IPD_t) + U_t \quad \dots \dots \dots (3.1)$$

حيث إن: $t = 1, 2, \dots, 31$ تعبر عن التسلسل الزمني لسنوات الدراسة (1990-2020)،

وإن:

GDP: المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار دينار).

M2: المتغير المستقل الأول الذي يمثل عرض النقد الواسع كنسبة من GDP.

RDP: المتغير المستقل الثاني الذي يمثل سعر إعادة الخصم.

RRR: المتغير المستقل الثالث الذي يمثل نسبة الاحتياطي الإلزامي.

OMO: المتغير المستقل الرابع الذي يمثل عمليات السوق المفتوحة كنسبة من Gdp.

BDF: المتغير المستقل الخامس الذي يمثل عجز (أو فائض) الموازنة (مليار دينار).

IPD: المتغير المستقل السادس الذي يمثل الدين العام الداخلي (مليار دينار).

U: عبارة عن متغير الخطأ في النموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وتلك التي غير مضمنة في النموذج والتي لها تأثير في الناتج مثل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، الكوارث الطبيعية، الحروب، وغيرها.

ثانياً. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة: يعرض الجدول رقم (١) نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرارية أو سكون ادوات السياستين النقدية والمالية بالعراق خلال المدة (1990-2020)

الجدول (١): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لجميع أدوات السياستين النقدية والمالية

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
GDP_t	-0.3894 ^{n.s} (0.899)	-4.2782** (0.010)	-7.7494*** (0.000)	-6.9311*** (0.000)
$M2_t$	0.3997 ^{n.s} (0.980)	-1.9157 ^{n.s} (0.612)	-5.2809*** (0.000)	-8.9100*** (0.000)
RDP_t	-1.8201 ^{n.s} (0.364)	-2.0446 ^{n.s} (0.554)	-3.8517*** (0.007)	-4.1385** (0.015)
RRR_t	-1.3831 ^{n.s} (0.577)	-1.8517 ^{n.s} (0.654)	-5.8597*** (0.000)	-6.0359*** (0.000)
OMO_t	-1.8313 ^{n.s} (0.359)	-1.4800 ^{n.s} (0.814)	-13.1287*** (0.000)	-4.7207*** (0.004)
BDF_t	-3.8747*** (0.006)	-3.7700** (0.033)		
IPD_t	1.1925 ^{n.s} (0.997)	-0.4859 ^{n.s} (0.979)	-2.6800* (0.089)	-3.2712* (0.091)

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق 1.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (١) أن جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية باستثناء متغير عجز (أو فائض) الموازنة، كانت ساكنة بالمستوى أي إن درجة تكامل كل منهما هي الصفر $I(0)$ ، بينما كان متغير عجز (أو فائض) الموازنة غير ساكناً بالمستوى ولكنه أصبح ساكناً عند الفرق الأول أي إن درجة تكامله هي الواحد $I(1)$ ، وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).
ثالثاً: تحديد رتبة أفضل فجوة إبطاء من خلال أنموذج (VAR): قبل تطبيق اختبار الحدود لنماذج (ARDL) وللتحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين طرفي أنموذج السياستين النقدية والمالية، من المهم تحديد رتبة فجوة الإبطاء المناسبة لمتغيرات الأنموذج وذلك باستخدام متجه أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

الجدول (٢): تحديد أفضل فجوة للإبطاء الزمني لأنموذج السياستين النقدية والمالية للعراق خلال المدة (1995-2020) وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP_t $M2_t$ RDP_t RRR_t OMO_t BDF_t IPD_t
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1299.708	NA	3.24e+30	90.11781	90.44785	90.22117
1	-1128.770	247.5660	7.99e+26	81.70826	84.34856	82.53517
2	-1027.990	97.30449*	4.40e+25*	78.13725*	83.08781*	79.68770*
* denotes the optimal Lag length of the variable						

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق 1.

من نتائج الجدول رقم (٢) نجد أن أفضل رتبة فجوة إبطاء لأنموذج السياستين النقدية والمالية هي فجوتي إبطاء حسب جميع المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، استناداً إلى ذلك فإن أفضل فجوة إبطاء لغرض تقدير نماذج (ARDL) وإجراء التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج، وكذلك لاختبار السببية هي الفجوة الثانية أي عند الزمن (t-2)، أي إن الأنموذج المقدر سيعطي أفضل النتائج عند فجوة الإبطاء الثانية للمتغير التابع أو للمتغيرات المستقلة أو لكليهما.

رابعاً. **تقدير أنموذج (ARDL):** لاحظنا مما سبق وبناءً على كون أن جميع متغيرات أنموذج السياستين النقدية والمالية كانت ساكنة عند الفرق الأول، واعتماداً على أفضل فجوة إبطاء، فقد تم تقدير (2916) أنموذج ARDL للبيانات وأظهرت النتائج أن الأنموذج (2,1,1,1,1,1) يعطي أفضل النتائج،

١. **تقدير وتحليل العلاقة طويلة الأجل:** يعرض الجدول رقم (٣) نتائج تقدير الأنموذج القياسي (2,1,1,1,1,1) ARDL الذي يبين أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي بالعراق في الأجل الطويل. حيث يتبين من الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\begin{aligned} \widehat{GDP}_t = & 2213.516M2_t - 2156.365RDP_t - 814.863RRR_t \\ & + 9734.427OMO_t \\ & - 1.04605BDF_t + 1.928752IPD_t \dots\dots\dots (3.2) \end{aligned}$$

كما يتبين أن معادلة تصحيح الخطأ (Error Correction) ستأخذ الشكل الآتي:

$$\begin{aligned} ECT_{t-1} = & GDP_t - [2213.516M2_t - 2156.365RDP_t - 814.863RRR_t \\ & + 9734.427OMO_t - 1.04605BDF_t + 1.928752IPD_t] \dots (3.3) \end{aligned}$$

الجدول (٣): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (1990-2020)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: GDP_t
Selected Model: ARDL(2,1,1,1,1,1)
Case 1: No Constant and No Trend
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$M2_t$	2213.516	34.12738	64.8604**	0.000
RDP_t	-2156.365	105.2096	-20.4959**	0.000
RRR_t	-814.8626	346.5398	-2.35142*	0.033
OMO_t	9734.427	845.8224	11.5088**	0.000
BDF_t	-1.046053	0.133338	-7.84511**	0.000
IPD_t	1.928517	0.056698	34.0140**	0.000
R-squared	0.96847	Mean dependent var.		120245.8
Adjusted R-squar.	0.94114	S.D. dependent var.		55008.69
S.E. of regression	13345.52	Akaike info criterion		22.14202
Sum squared resid.	2670000000	Schwarz criterion		22.80209
F-Stat.	105.2009**	Hannan-Quinn criter.		22.34875
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.184005

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق 1.

ويتبين من الجدول رقم (٣) الآتي:

أ. **عرض النقد الواسع:** هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع من الناتج المحلي الإجمالي ب (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ب (2213.516) مليار دينار، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين. فعند زيادة عرض النقد الواسع، أي إتباع سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة، ومع سيادة حالة التفاضل بين رجال الأعمال فإن زيادة الاستثمارات ستكون نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في ضوء العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي الذي سيشكل حافزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وينعكس الوضع في حالة خفض عرض النقد أي إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة والذي بدوره سيولد انخفاضاً في الاستثمار والدخل مع انخفاض الطلب الكلي مما يولد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **سعر إعادة الخصم:** هناك تأثير معنوي سالب لإعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة سعر إعادة الخصم ب (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ب (2156.365) مليار دينار. وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة هي عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي. فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها للجمهور مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض ومن ثم حجم الائتمان وهذا يؤدي بالتالي إلى حدوث انكماش اقتصادي وينعكس أثر ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة الوضع المعاكس، عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم فذلك يمثل تشجيعاً على الائتمان المصرفي مما يحث المصارف التجارية على

طلب القروض من البنك المركزي وإعادة خصم ما بحوزتها من موجودات الأوراق التجارية والمالية، وهذا يؤدي إلى توفير سيولة نقدية للمصارف التجارية مما يشجعها على التوسع في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ج. نسبة الاحتياطي الإلزامي: هناك تأثير معنوي سالب لنسبة الاحتياطي الإلزامي في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (5%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (814.8626) مليار دينار. وتبين هذه النتيجة أن العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي والناتج المحلي الإجمالي هي عكسية. ففي حالة التضخم الاقتصادي، يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يقلل من مقدرة المصارف التجارية في عمليات الائتمان المصرفي ومنح القروض للأفراد والمؤسسات، مما يعني خفض العرض النقدي لدى هذه البنوك وبالتالي يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوضع المعاكس، أي في حالة الركود الاقتصادي، يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يزيد من الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية والتي ستزيد من مقدرة البنوك على التوسع في الائتمان ومنح القروض للأفراد والمؤسسات وهذا يعني زيادة عرض النقد لينعكس ذلك على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

د. عمليات السوق المفتوحة: هناك تأثير معنوي موجب لنسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (9734.427) مليار دينار. وتبين هذه النتيجة أن العلاقة هي طردية بين عمليات السوق المفتوحة من خلال زيادة شراء الأوراق والسندات المالية الحكومية من المصارف التجارية وبين الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة العكسية بين زيادة بيع الأوراق والسندات المالية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. فعندما يجد البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من الركود فإنه سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، حيث يلجأ إلى زيادة عمليات شراء الأوراق والسندات المالية الحكومية بقصد زيادة السيولة النقدية لدى المصارف التجارية، وهذا سيعمل على زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان المصرفي والذي سيعمل على زيادة عرض النقد لدى المصارف التجارية لينعكس أثر ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفي الحالة العكسية، عندما يجد البنك المركزي بأن هناك ضغوط تضخمية كبيرة في الاقتصاد فإنه يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية فيقوم ببيع الأوراق والسندات المالية الحكومية من أجل تقليل احتياطيات المصارف التجارية من النقد والحد من مقدرتها على منح الائتمان وهذا سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

هـ. عجز الموازنة: هناك تأثير معنوي سالب لعجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة عجز الموازنة بمليار دينار فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (1.046053) مليار دينار. وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة هي عكسية بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي. فمن المعروف أن أسباب حالة العجز بالموازنة العامة غالباً ما تكون نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي، زيادة الإنفاق الحكومي، ارتفاع بمعدلات البطالة، أو حدث خارج عن السيطرة مثل جائحة كوفيد-19 مؤخراً، أو

الأزمات المالية، وغيرها وبسبب هذه الظواهر تلجأ الدولة للتعامل مع العجز عبر تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، وتشجيع الاستثمار عبر تخفيف القوانين التنظيمية والتسهيلات، أو الاقتراض وبالتالي ينتج ارتفاع الدين العام. فضلاً عن أنه في حالة العجز تقوم الحكومة بضخ أموالاً في الاقتصاد أكثر مما تأخذها، وهذا يؤدي إلى تأثير مضاعف مالي إيجابي قد يحفز بدوره استثمار القطاع الخاص، مما يمكن أن يساعد الحافز المالي باقتراض المزيد من الأموال على منع الاقتصاد من الوقوع في كساد انكماش، من جهة أخرى قد يعكس العجز الإنفاق الإضافي للحكومة إيجاباً على قيام المشاريع الرأسمالية والبنى التحتية، وتحفيز سياسات العرض والطلب، وبالتالي يزيد ذلك من الناتج المحلي الإجمالي.

و. **الدين الداخلي العام:** هناك تأثير معنوي موجب للدين الداخلي العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة الدين الداخلي العام بمليار دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (1.928517) مليار دينار. وتوضح هذه النتيجة أن العلاقة هي طردية بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع الديون الداخلية سببه تمويل الإنفاق الحكومي الجاري وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان والذي ينعكس في زيادة معدلات الاستثمار، وهذا يسهم بدوره في إنعاش الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ز. **معنوية النموذج:** بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للنموذج والبالغة (105.2009) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن النموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية مجتمعة تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. فضلاً عن ذلك فإن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية حيث إن (94%) من التغيرات في الناتج المحلي الكلي سببها متغيرات السياستين النقدية والمالية الواردة بالنموذج (3.2)

٢. **تقدير معادلة الأجل القصير:** الجدول رقم (٤) يعرض نتائج تقدير النموذج القياسي $ARDL(2,1,1,1,1,1)$ الذي يبين أثر السياستين النقدية والمالية على الناتج في العراق في الأجل القصير. حيث يبين من نتائج الجدول أن النموذج القياسي المقدر في الأجل القصير هو:

$$\Delta(GDP_t) = 0.0464\Delta(GDP_{t-1}) - 489.7553\Delta(M2_t) + 1233.272\Delta(RDP_t) - 672.3631\Delta(RRR_t) - 1390.697\Delta(OMO_t) - 0.6301\Delta(BDF_t) - 0.5117\Delta(IPD_t) \dots \dots \dots (3.4)$$

الجدول (٤): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (1990-2020)

ARDL Short Run Form

Dependent Variable: $\Delta(GDP_t)$

Selected Model: $ARDL(2,1,1,1,1,1)$

Case 1: No Constant and No Trend

Sample: 1990 2020

Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta(\text{GDP}_{t-1})$	0.046417	0.137274	0.33813 ^{n.s}	0.739
$\Delta(\text{M2}_t)$	-489.7553	678.0004	-0.72235 ^{n.s}	0.481
$\Delta(\text{RDP}_t)$	1233.272	859.0713	1.43558 ^{n.s}	0.171
$\Delta(\text{RRR}_t)$	-672.3631	829.8364	-0.81023 ^{n.s}	0.430
$\Delta(\text{OMO}_t)$	-1390.697	1181.190	-1.17736 ^{n.s}	0.257
$\Delta(\text{BDF}_t)$	-0.630123	0.202689	-3.10881**	0.007
$\Delta(\text{IPD}_t)$	-0.511724	0.379978	-1.34672 ^{n.s}	0.198
R-squared	0.578777	Mean dependent var.		5640.337
Adjusted R-squar.	0.438369	S.D. dependent var.		15050.33
S.E. of regression	11279.02	Akaike info criterion		21.72823
Sum squared resid.	2670000000	Schwarz criterion		22.10541
F-Stat.	4.3351**	Hannan-Quinn criter.		21.84636
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.184005

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق 1.

يتبين من الجدول رقم (٤) أن هناك تأثير معنوي لعجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الأجل القصير، بينما لم تثبت معنوية كل من عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، والدين الداخلي العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

كما تتضح معنوية الأنموذج القياسي المقدر في الأجل القصير وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياستين في السنة الجارية والسنة السابقة مجتمعة تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة، إذ إن (44%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات السياستين النقدية والمالية الواردة بالأنموذج (3.4).

خامساً. اختبار التكامل المشترك في أنموذج ARDL: لاختبار وجود التكامل المشترك بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج الكلي يتم استخدام اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول رقم (٥).

الجدول (٥): نتائج اختبار التكامل المشترك بين ادوات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج الإجمالي للعراق للمدة (1990-2020) باستخدام اختبار الحدود

t - Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. t	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.35352**	10%	-1.62	-3.7
		5%	-1.95	-4.04
		2.5%	-2.24	-4.34
		1%	-2.58	-4.67
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين رقم (٣) و(٤).

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن القيمة المطلقة لـ (t) البالغة (4.35352) وهي أكبر من القيمة المطلقة للحد الأعلى للتكامل I(1) عند مستوى معنوية (2.5%)، عليه ترفض فرضية عدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية (عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، عجز الموازنة، الدين العام الداخلي) وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

الجدول (٧): معامل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT _{t-1}	-0.362821	0.083340	-4.35352**	0.001
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين (٣) و(٤).

تؤكد نتائج الجدول رقم (٧) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، أي إن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر حد تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وتقدر قيمته بـ (-0.3628) وهو يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انحراف متغيرات السياستين النقدية والمالية في الأجل القصير عن قيمهم التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهم، أي إن الناتج المحلي الإجمالي سيستغرق ما بين سنتان وثلاث سنوات ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في متغيرات السياستين النقدية والمالية لأن $\frac{1}{0.3628} = 2.75 \text{ years}$.

يمكن المقارنة بين أنموذج السياستين النقدية والمالية في تأثير كل متغير من متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من خلال الجدول رقم (٨) الجدول (٨): المقارنة في تأثيرات (معاملات) متغيرات السياستين النقدية والمالية

المؤشر	أنموذج السياسة النقدية	أنموذج السياسة المالية
عرض النقد الواسع	-2859.014	-
سعر إعادة الخصم	3294.919	-
نسبة الاحتياطي الإلزامي	-7614.928	-
عمليات السوق المفتوحة	1732.252	-
عجز الموازنة	-	-0.685126
الدين العام الداخلي	-	0.217533
معامل التحديد المعدل	%89	%87
اختبار (F)	93.803	83.439
نسبة التحيز	0.0005	0.0002
معياري أكايكي للمعلومات	21.257	22.135

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البحث.

من خلال الجدول رقم (٨) توضح أن دور السياسة النقدية أكبر من السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال اختبارات عدة موضحة أعلاه.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. وجود علاقة توازنية بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأجل الطويل، حيث تُعد عمليات السوق المفتوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم متغيرات السياسة النقدية تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، يليها عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالمرتبة الثانية، ثم يأتي متغير سعر إعادة الخصم بالمرتبة الثالثة، ثم متغير نسبة الاحتياطي الإلزامي بالمرتبة الرابعة، ثم يأتي متغير السياسة المالية المتمثل بالدين العام الداخلي بالمرتبة الخامسة، وأخيراً متغير السياسة المالية المتمثل بعجز الموازنة. أما بالنسبة للأجل القصير فقد ثبت أن متغير عجز الموازنة هو المتغير الوحيد الذي يؤثر سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأجل القصير.

٢. أن هناك تأثير معنوي سالب لسعر إعادة الخصم على الناتج المحلي الكلي في الأجل الطويل، وكذلك وجود تأثير معنوي سالب لنسبة الاحتياطي الإلزامي على الناتج، وإن هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع على الناتج الكلي وإن لعمليات السوق المفتوحة تأثير معنوي موجب على الناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل، وإن لعجز الموازنة تأثير معنوي سالب، كما أن للدين العام الداخلي تأثير معنوي موجب على الناتج المحلي الكلي في الأجل الطويل.

٣. بأن تأثير السياسة النقدية أكبر من تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى من أجل التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التضارب بين الأدوات والوصول إلى التوازن الكلي.

٢. ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي العراقي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له السيطرة على المعروض النقدي كونه أحد أهم الشروط الضرورية للنجاح السياسات الاقتصادية الكلية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. حدادي، عبداللطيف، (٢٠١٧)، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس-الجزائر.

٢. رشيد، ايناس محمد والأخرون، أحمد إبراهيم جمعة، إبراهيم حميد محسن، (٢٠٢١)، تحليل أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٣، العدد ٥٢، ص ٣٦٨-٣٨٤.

٣. السيد عطية، عبدالواحد، (١٩٩٣)، دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم)، ط ١، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة – مصر.
 ٤. سيد موسى، نعمة، (٢٠٢٠)، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجبوتي، رسالة ماجستير، جامعة كارابوك – تركيا.
 ٥. شبيرة، يمينة، (٢٠١٦)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة – الجزائر.
 ٦. الشمري، جواد كمال كاظم والشمري، ابتهاج أحمد عبد عون، (٢٠١٨)، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي ٢٠٠٦-٢٠١٦ العراق انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٨، كربلاء – العراق، ص ٧٣-١١٢.
 ٧. الصعدي، عماد حسنين والعتيبي، بديدة فهد. (٢٠١٥)، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٢)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ٦، العدد ١، ص ٢٧-٥٢.
 ٨. قاسمي، نوال، (٢٠١٨)، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة-الجزائر.
 ٩. محمد، منال جابر مرسي، (٢٠١٧)، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٧، العدد ٤، ص ٤٨٥-٥٥٠.
 ١٠. منصور، شريفة وحاكمي، بوحفص، (٢٠١٩)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد ٢، العدد ٢، ص ١٤٧-١٥٨.
 ١١. هواري، هاني محمد سليم وحامد، أحمد فوزي، (٢٠٢١)، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد ٤٨، العدد ٢، ص ٥٤١-٥٥٠.
 ١٢. الهيتي، أحمد حسين والجويجاتي، أوس فخرالدين أيوب، (٢٠١٢)، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٨، ص ١٦ – ٤٠.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Balaceanu, Cristina and Dragne, Luminita, (2014), Theories and Monetary Policy, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, vol. 3, No.2, pp. 303-310.
2. Davig, Troy and Leeper, Eric. M., (2009), Monetary-Fiscal Policy Interactions and Fiscal Stimulus, CAEPR # 010, 25 June, pp. 1-39.
3. Horton, Mark and El-Ganainy, Asmaa. (2009), What is Fiscal Policy, Finance and Development, June 2009, pp. 51-52.
4. Masson, Paul, (2000), Fiscal Policy and Growth in the Context of European Integration, National Bank of Belgium, NBB working paper, Brussels, No.7, pp. 1-37.
5. Trichet, Jean -Claude, (2011), The Monetary Policy of the ECB, Third edition, ECB, Frankfurt-German.

الملحق (١) بيانات ومتغيرات الدراسة*

Year	GDP _t	M2 _t	RDP _t	RRR _t	OMO _t	BDF _t	IPD _t
1990	68262.987	0.036440	6.48	15.00	9.69	-5.688	32.737
1991	24542.491	0.136848	7.45	17.00	8.59	-13.269	46.473
1992	32541.432	0.181759	8.22	17.00	9.85	-27.836	75.318
1993	42398.176	0.275373	8.63	17.50	10.55	-59.957	137.596
1994	44032.428	0.638100	9.48	19.00	10.6	-173.783	323.242
1995	44965.925	1.735565	10.27	19.00	11.27	-583.798	926.988
1996	49921.523	2.195342	11.49	19.00	13.29	-364.529	1270.646
1997	60523.824	2.083432	10.59	19.00	12.78	-195.265	1479.306
1998	81620.672	2.049972	12.18	20.00	14.28	-400.071	1965.807
1999	95971.435	2.281833	11.48	20.00	12.93	-314.487	2205.019
2000	112208.511	2.019622	10.93	25.00	12.75	-365.666	2585.887
2001	114190.797	2.548321	11.79	25.00	13.62	-790.480	3552.885
2002	104822.921	3.727771	12.69	29.00	14.53	69.586	4798.584
2003	66398.213	6.042560	6.35	31.00	12.47	163.000	5543.684
2004	101845.262	12.031980	6.00	25.00	11.37	858.000	5925.061
2005	103551.403	14.180400	7.00	25.00	13.42	9671.000	6593.960
2006	109389.941	19.270510	16.00	25.00	14.55	11569.000	5645.390
2007	111455.813	24.185430	20.00	25.00	13.54	15291.000	5193.705
2008	120626.517	28.948590	15.70	25.00	12.75	3815.000	4455.569
2009	124702.847	36.436950	8.83	25.00	10.68	2642.000	8434.049
2010	132687.028	45.510750	6.25	15.00	10.75	53.000	9180.806
2011	142700.217	50.580130	6.00	15.00	9.47	30049.000	7446.859
2012	162587.533	46.415830	6.00	15.00	8.27	14678.000	6547.519
2013	174990.175	50.105390	6.00	15.00	9.37	-5287.500	4255.549
2014	173872.677	52.180600	6.00	15.00	7.85	-8086.400	9520.019
2015	169630.876	48.691310	6.00	10.00	7.93	-3927.200	32142.805
2016	193744.321	45.463450	5.00	15.00	6.48	-	48645.703
2017	201130.006	46.167740	4.00	15.00	6.88	1845.800	47678.796
2018	202755.288	47.047220	4.00	15.00	6.94	25700.000	41822.918
2019	223749.502	46.230780	4.00	15.00	6.84	-4100.000	38331.500
2020	188112.265	63.741720	4.00	13.00	21.95	-	64246.600

مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)
M2_t : عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
RDP_t : سعر إعادة الخصم
RRR_t : نسبة الاحتياطي الإلزامي
OMO_t : عمليات السوق المفتوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
BDF_t : يمثل عجز (أو فائض) الموازنة (مليار دينار)
IPD_t : الدين العام الداخلي (مليار دينار)